Publication	Mubashier
Date	February 22, 2017
Circulation	50,000
Country	Egypt
Article Type	Drug-Related News
Headline	Drugmakers’ profits expected to increase as gov’t tends to raise drug prices in August
Page	48-51
Reporter	Staff Report

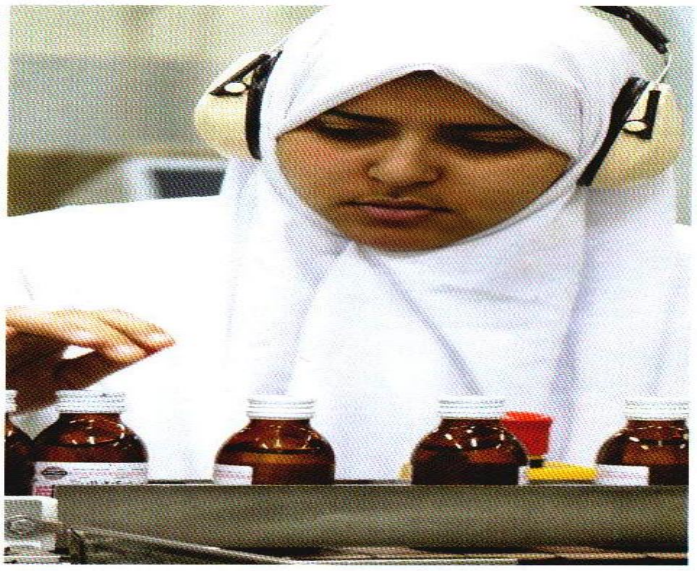

وبدأت بلتون في تغطية شركة المصرية الدولية للصناعات الدوائية إيبيكو، وحددت القيمة العادلة للسهم عند ١٠٤.٨٩ جنيه مع التوصية بالشراء.

وأضافت أن تقديرات القيمة العادلة اعتمدت على زيادة تكلفة المواد الخام اللازمة لكل صنف تدريجياً من ٢٠١٧ إلى ٢٠٢١، بما يتماشى مع أسعار النفط الخام. وارتفع متوسط سعر البيع الضعف وفقاً لقرارات وزارة الصحة في الفترة من ٢٠١٦ إلى ٢٠٢١؛ وذلك لاحتواء الأثر الكامل لتضخم التكاليف بعد التعويم.

وتابعت: ومن بين عوامل التقييم، غياب الخطط التوسعية على مستوى الطاقات الإنتاجية في المدى القصير، وتكثيف معدلات التشغيل تدريجياً لتتجاوز ٩٥٪ بحلول ٢٠٢١.

وقالت بلتون للأبحاث، إن إيبيكو من أكبر ١٠ شركات بقطاع الصناعات الدوائية في مصر، وتعمل في تصنيع وتوزيع الأدوية ومستحضرات التجميل والكيماويات محلياً وعالمياً، ومن أكبر ٥ شركات مصدّرة للمنتجات الدوائية، وتمثل صادراتها خُمس الصادرات الدوائية المصرية.

وتابعت: «في الربع الثالث من ٢٠١٦، أنتجت إيبيكو ٣١٩ دواءً وصفياً وغير وصفي، تغطي ٢٣ مجموعة علاجية».

وأضاف نادر، أن الزيادة مناسبة لبعض الشركات دون غيرها، لا سيما مع سعر الصرف الحالي.

وقالت بلتون للأبحاث، في مذكرة حديثة، إنه منذ انخفاض الجنيه مقابل الدولار في مارس ٢٠١٦، ثم تعويمه في نوفمبر ٢٠١٦، واجهت عدة شركات بقطاع الصناعات الدوائية انكماشاً في هوامش الربحية أو خسائر مباشرة؛ نظراً لارتفاع تكلفة التصنيع الناتج عن سعر الصرف.

وأضافت أن بعض الشركات أوقفت إنتاج مستحضرات معينة؛ مما حفز أزمة النواقص التي لا تزال ملحوظة حتى وقت إصدار هذه المذكرة البحثية.

وأشارت بلتون للأبحاث، إلى أنه بعد انخفاض الجنيه مقابل الدولار في مارس فرضت لجنة التسعير زيادة ٢٠٪ على الأدوية التي يتم بيعها بسعر ٣٠ جنيهاً أو أقل، بحد أدنى جنيهين للعبوة، وذلك في مايو ٢٠١٦، وحذرت شركات الأدوية من خفض أحجام إنتاجها.

وتابعت، بحسب المذكرة البحثية: بعد تعويم الجنيه في ٣ نوفمبر ٢٠١٦، تضاعفت تكلفة التصنيع تقريباً؛ مما فاقم أزمة النواقص لتصل إلى نقص نحو ١٦٠٠ صنف بالسوق مع عدم وجود بدائل لنسبة ١٥٪ من هذه الأصناف في السوق المحلي، بحسب تقديرات غرفة الصناعات الدوائية.

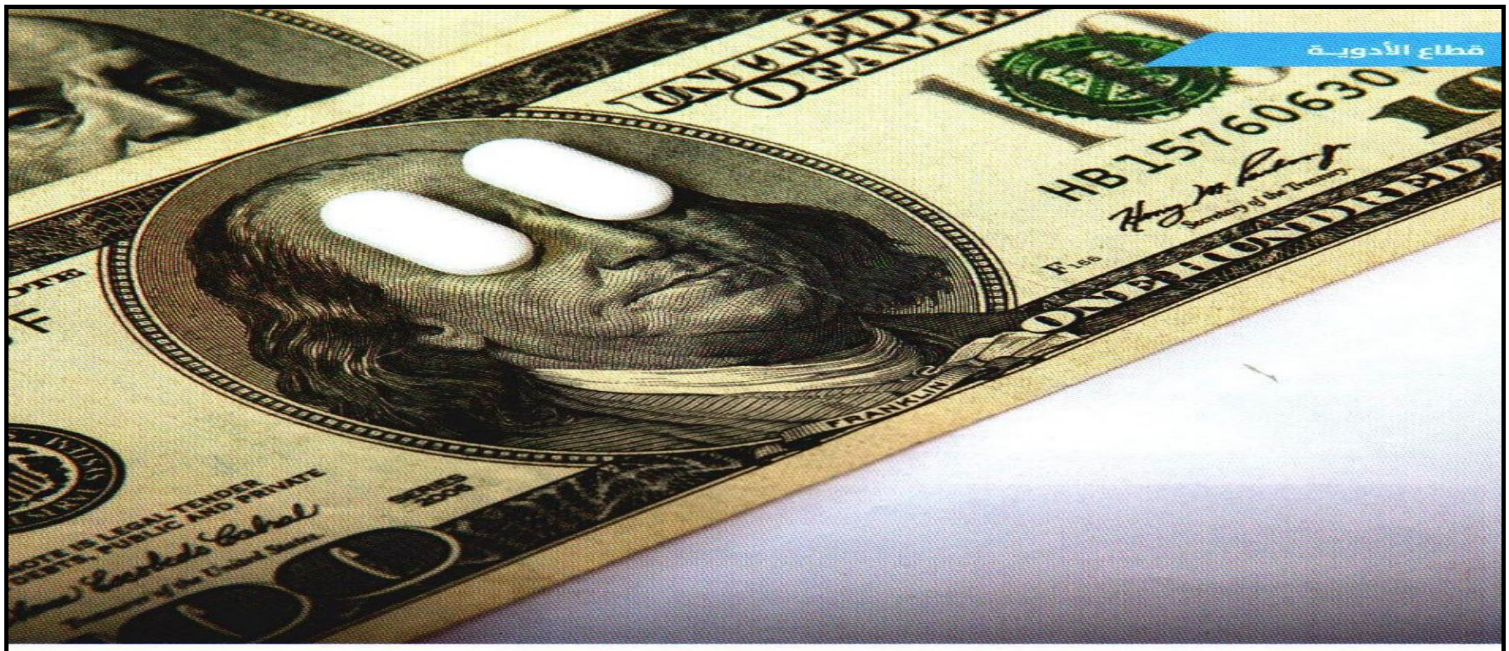

ويضيف البهي: أن الشركات المصدرة للدواء تحقق أرباحاً بسبب الدولار، بينما الشركات الموردة للسوق المحلي فقط كانت معرضة للتوقف بسبب أزمة الدولار.

ويقول هاني فكري، رئيس القطاع التجاري بشركة المتحدة لتوزيع الأدوية، إن تغيير سعر العملة كان له أثر سلبي على الشركات، وتسبب في نقص بعض الأدوية؛ نظراً لزيادة أسعار الدولار، والتي أثرت على قدرة الشركات لاستيراد المواد الخام.

ويضيف فكري، أن قرار زيادة أسعار الأدوية الأخير جيد ويراعي مصلحة المنتج والمستهلك، ويعالج جزئياً مشكلة فروق العملة.

ويشير إلى أنه عقب القرار ارتفع توريد الأدوية من الشركات المصنعة، وهو ما يؤدي إلى توافر نواقص الأدوية، وهو ما ينعكس إيجابياً على المنظومة ككل، ويحل جزءاً من مشكلاتها.

ويقول مسؤول بشركة مينا فارم للأدوية، فضل عدم نشر اسمه، إن الزيادة الأخيرة بمثابة «تضميد جراح»، وجزء من حل المشكلة، ولا تزال الزيادة في مرحلتها الأولى لتقييم تأثيرها على الشركات.

وتقول سماح سلام، صاحبة إحدى الصيدليات بالقاهرة، إن شركات تصنيع الأدوية أوقفت الإنتاج لا سيما للأصناف الرائجة؛ انتظاراً للاتفاق مع وزارة الصحة بزيادة أسعارها، وهو ما تسبب في أزمة بالسوق.

وتضيف سماح سلام، أن سوق الدواء في مصر غير منظم، ويحتاج إلى رقابة وآليات للتنظيم، لا سيما مع وجود سعرين، وإذا كانت الشركات تبحث عن الربح يجب على الدولة أن تبحث عن مصلحة المستهلك.

وتوضح أن الشركات تشتري المادة الفعالة بالدولار بكميات كبيرة، تمكنها من تجاوز الأزمة؛ لأن الدولار منذ فترة طويلة وسعره مرتفع في السوق السوداء، وهي مصدر جميع المستوردين خلال ٢٠١٦، وبالتالي زيادة الدولار في السوق الرسمي تتوافق مع السوق السوداء السابقة.

وتشير إلى أن الشركات كان عليها توفير الدواء، وتعويض انخفاض التكلفة من التصدير أو الأصناف التي تحقق أرباحاً.

ويقول محمد نادر، مدير علاقات المستثمرين في الشركة المصرية الدولية للصناعات الدوائية- ايبيكو، إن الزيادة الأخيرة للنحو ٣ آلاف صنف إيجابية للشركات، في انتظار زيادة أخرى متوقعة خلال أغسطس المقبل.

وزير الصحة: الأدوية المتداولة ستشهد مراجعة وزيادة أخرى

قال مسؤولون تنفيذيون بقطاع الدواء في مصر، إن رفع وزارة الصحة أسعار نحو ٣ آلاف دواء، سيسهم في تعويض خسائر الشركات، بعد أن تراوح سعر الدولار بين ١٨ إلى ٢٠ جنيها في السوق الرسمية، وزيادة التكلفة.

وأضافوا في أحاديث متفرقة مع «مباشر»، أن غياب بعض الأصناف خلال الفترة الماضية بسبب وقف الإنتاج الناتج عن التخوف من الخسارة، وعدم تحريك الأسعار، بما يتناسب مع تغير سعر الصرف. وقررت لجنة تسعير الدواء زيادة أسعار الأدوية بدءاً من ١٢ يناير ٢٠١٧، بحسب قائمة الأدوية التي تم رفع سعرها. وتتضمن هذه القائمة رفع أسعار ٣٠١٠ أصناف دوائية، منها ٦١٩ صنفاً تندرج تحت أدوية الأمراض المزمنة من إجمالي ١٢٠٢٤ صنفاً دوائياً في السوق.

وتصنف هذه الأدوية إلى أدوية محلية ومستوردة، والمقرر أن ترتفع أسعارها بنسب متفاوتة بناءً على سعر كل عبوة.

وأشار وزير الصحة، أحمد عماد الدين، إلى أن الأدوية المتداولة ستشهد مراجعة وزيادة أخرى؛ لتعويض التذبذب الذي تواجهه الشركات المصنعة في الحصول على الدولار بعد التعويم.

ويقول محمد البهي، نائب رئيس غرفة الأدوية في اتحاد الصناعات المصرية، إن القرار الأخير يُسهم في تغطية جزء من الخسائر، وتعويض جزئي لتراجع سعر صرف الجنيه أمام الدولار.

ويضيف البهي: أن جزءاً كبيراً من إيرادات الشركات يذهب إلى البحث العلمي والدعاية وفقاً لاشتراطات التصنيع الجيد؛ وبالتالي عدم تغطية تكلفة المنتج يؤدي بها إلى خسائر كبيرة.

ويوضح نائب رئيس غرفة الأدوية في اتحاد الصناعات المصرية، أن مصر بها نحو ١٥٦ مصنعاً للأدوية تعمل، و٧٠ مصنعاً أخرى تحت الإنشاء، بجانب شركات التصنيع لدى الغير بنحو ١٢٠٠ شركة.

ويشير إلى أن مصر بها نحو ١٣ ألف صنف دوائي، وتحتاج الشركات دورة تشغيل تتراوح بين شهرين إلى ٣ أشهر لاستكمال النواقص.

مع تحريك أسعار 3 آلاف دواء..

توقعات بزيادة ربحية الشركات وسط اتجاه حكومي لتطبيق زيادة أخرى في أغسطس المقبل

من: محمود صلاح الدين